الثورة السورية وإمكانية الحسم العسكري

فايز الدويري

انطلقت الثورة السورية في الخامس عشر من مارس 2011 متأثرة بما أطلق عليه الربيع العربي، وقد سبق الشعب السوري كل من الشعب التونسي والمصري والليبي واليمني بحراك جماهيري تراوح بين الحراك السلمي والثورة المسلحة.

وقد نجحت جميع تلك الشعوب ولأسباب وظروف موضوعية داخلية وخارجية في إسقاط رؤوس الأنظمة القديمة، ولكن أيا منها لم يتمكن بعد من إسقاط كافة أركان الأنظمة السابقة أو التخلص من بنية الدولة العميقة من أجهزة أمنية وإعلامية وقضائية ورجال أعمال وغيرها، فيما لا تزال الثورة السورية تراوح مكانها.

رغم أن جميع تلك الأنظمة تصنف على أنها أنظمة دكتاتورية فإنها تختلف عن بعضها اختلافا جذريا، وأهم أوجه الاختلاف هي في العقيدة العسكرية التي أسست عليها جيوش تلك الدول.

فقد بني الجيش اليمني على أسس قبلية ومصالح شخصية، فاختيار القادة ونطاق صلاحياتهم يعتمد على قرب أو بعد القائد من الرئيس علي عبد الله صالح، فيما تم إهمال الجيش الليبي وتحجيم قدراته لصالح الكتائب التي يقودها أبناء القذافي.

أما الجيش التونسي فقد تم إبعاده عن الحياة السياسية منذ أيام الحبيب بورقيبة وحافظ زين العابدين على ذلك التوجه، وأثر البعد الاحترافي للجيش المصري على موقفه من الثورة فوقف على الحياد، وتخلى عن رئيسه نزولا عند رغبة الشارع المصري رغم المكاسب الاقتصادية التي حققها ويحققها قادته حيث تدير القوات المسلحة ما يقارب 40% من عجلة الاقتصاد المصري.

يمثل الجيش السوري حالة خاصة، فمنذ انقلاب حسني الزعيم عام 1949 والجيش السوري يعتبر الرقم الصعب في العملية السياسية، وتعزز دوره بعد وصول حزب البعث إلى الحكم وبزوغ فجر حافظ الأسد، حيث عمد إلى إعادة صياغة العقيدة القتالية للجيش السوري ليجعل منه جيشا مسيسا عقائديا، كما أعاد بناء الجيش على أسس طائفية حيث تبلغ نسبة الضباط من الطائفة العلوية أكثر من 85% في الجيش السوري عامة، وأكثر من 95%في قوات النخبة والحرس الجمهوري والفرقة الرابعة.

كما عمد الرئيس حافظ الأسد إلى إعادة تشكيل وهيكلة الأجهزة الأمنية ليجعل منها الحارس الأمين للنظام، وجعل مبدأ الشك في الآخر هو أساس البقاء، ولضمان ولائها جعل كل جهاز يراقب الآخر، وأطلق أيدي منتسبيها للعبث في جميع مناحي حياة الشعب السوري، كل ذلك وغيره الكثير حال دون حدوث انشقاقات عمودية في الجيش السوري تحسم الوضع الميداني لصالح الثوار، فمعظمهم متورط بشكل أو بآخر والغالبية تدافع عن نفسها.

منذ أحداث المسجد العمري في درعا عمد إعلام النظام الموجه للحديث عن الإرهابيين وعن المؤامرات الخارجية التي تحاك ضد نظام المقاومة والممانعة، فيما عمدت بعض رموز النظام للتأكيد على البعد الطائفي والنزوع نحو الحرب الأهلية كما أعلنت بثينة شعبان، وأعلن الرئيس السوري أن الثورة بقيت سلمية طيلة الأشهر الستة الأولى من عمر الثورة.

تبنى النظام السوري المقاربة الأمنية منذ اللحظة الأولى مستفيدا من التجربة الإيرانية في تعاملها مع الثورة الخضراء، ولكنه تفوق عليها في تدرجه باستخدام الأسلحة، حيث عمد إلى استخدام الأسلحة الخفيفة من قبل الشبيحة تحت إشراف القوات السورية، ثم أشرك قواته المسلحة بشكل مباشر، انتقل بعدها إلى استخدام الأسلحة المتوسطة فالأسلحة الثقيلة فالطائرات العمودية ثم المدفعية والقذائف الصاروخية فصواريخ سكود فالطائرات المقاتلة فالبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية والفراغية فالسلاح الكيميائي.

وكان من الذكاء أنه ينتقل من مستوى لآخر بشكل محدود ومتدرج ويرقب ردود الفعل العالمية، وعندما لا يجد أية ردود كان يتوسع في استخدام السلاح والانتقال إلى المستوى الذي يليه، وقد ساعده على تطبيق ذلك النهج الدعمان الإيراني والروسي المستمران.

جاء التحول الرئيسي في تعامل النظام السوري مع الحراك السلمي على إثر زيارة وزير الخارجية الروسي يرافقه مدير الاستخبارات الروسية، فعدل عن المقاربة الإيرانية إلى المقاربة الروسية أو ما عرف بمقاربة غروزني، أو عقيدة بوتين، حيث تحول الجيش السوري من المقاربة الأمنية إلى المقاربة العسكرية المفتوحة.

اتسمت العمليات العسكرية خلال عام 2012 والنصف الأول من عام 2013 بالمد والجزر، حيث حققت قوات المعارضة المسلحة إنجازات ميدانية كبيرة بدءا بما اصطلح عليه تفجير خلية الأزمة في دمشق والسيطرة على الأحياء الجنوبية من العاصمة، وإخراج مطارها الدولي عن العمل والسيطرة على معظم أراضي الغوطتين، وسيطرة شبه مطلقة على القلمون وريفي حمص الجنوبي والغربي وريف أدلب ومعظم أحياء حلب القديمة وريفها، والسيطرة على محافظة الرقة ومعظم محافظة دير الزور وغيرها الكثير حتى بلغت نسبة الأراضي المسيطر عليها من قبل قوات المعارضة المسلحة حوالي 65% من الأراضي السورية.

أجبرت الإنجازات الميدانية لقوات المعارضة المسلحة النظام السوري على مراجعة إستراتيجيته العسكرية وتحديد نقاط الضعف وآلية معالجتها، وكان من أهم نقاط الضعف لديه ما يلي:

– عدم توفر قادة مخططين على المستوى الإستراتيجي، وعدم توفر قوات أرضية موثوقة كافية، والفشل في التعامل مع البيئة الاجتماعية الداعمة للثورة.

وللتغلب على تلك الصعوبات عمد النظام إلى الاستفادة من الخبراء الروس واستقدام مستشارين إيرانيين تولوا عملية التخطيط والإشراف على التنفيذ، واتضح ذلك في العمليات العسكرية التي نفذتها القوات السورية المدعومة بالمليشيات الشيعية وقوات حزب الله في الغوطة الشرقية والقصير والقلمون.

وللتغلب على نقص القوات سمحت إيران لحزب الله بالتدخل العسكري المباشر كما تولى فيلق القدس عمليات تجنيد وتدريب الشباب الشيعي حيث تشير التقارير لوجود أكثر من واحد وعشرين تشكيلا شيعيا يزيد عدد منتسبيها عن أربعين ألف عنصر تقاتل لجانب قوات النظام، كان آخرها سرية صائدي الغزلان من إقليم ناغورنو كرباخ الخاضع للسيطرة الأرمنية.

فيما عمدت قوات النظام إلى إلحاق أكبر الضرر بالمدنيين السوريين المتواجدين في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة، فعمدت إلى الاستخدام المفرط للبراميل المتفجرة وصواريخ سكود، وإلى الاستخدام المتكرر للسلاح الكيميائي والذي بلغ ذروته في الهجوم على بعض بلدات الغوطتين صبيحة يوم الحادي والعشرين من أغسطس من العام الماضي.

أدى سقوط القصير في مايو من العام الماضي إلى إجراء تغيير رئيسي آخر على إستراتيجية العمليات المعتمدة من قبل الجيش السوري، وكانت إيران وحزب الله هما القوة الدافعة وراء هذا التغيير، حيث حاول النظام السوري بعد السيطرة على مدينة القصير تفعيل جبهة حلب خاصة منطقتي نبل والزهراء وعندما لم يحقق نجاحات هامة فتح جبهة خناصر السفيرة مطار النيرب النقارين الشيخ نجار وحقق بعض الإنجازات.

بيد أن مخططي حزب الله والمخططين الإيرانيين وبعد تزايد عمليات التفجير في لبنان أرادوا تغيير اتجاه العمليات بما يخدم المصالح الإيرانية ومصالح حزب الله، وبالتالي مصلحة النظام السوري، فتم تفعيل جبهة السيدة زينب حيث استعادت قوات النظام والقوات الداعمة لها السيطرة على بعض البلدات المحيطة بها، كما تم تشديد الحصار على الغوطة الشرقية والأحياء الجنوبية من دمشق، فيما تم تطوير العمليات الأرضية المسندة بالقوة النارية الأرضية والجوية على منطقة القلمون وريفي حمص الجنوبي والغربي، حيث باتت معظم هذه المناطق تحت سيطرة قوات النظام.

وبذلك حقق النظام السوري التواصل الجغرافي من مطار دمشق والسيدة زينب في الجنوب الشرقي من العاصمة مرورا بالقلمون وحمص إلى الساحل السوري مما يمنح النظام الفرصة للادعاء أن الأوضاع الميدانية مواتية وتسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها.

قابل تلك التطورات من قبل النظام وحلفائه تغيير آخر في إستراتيجية قوات المعارضة وإن لم يكن ذلك التغيير صادرا عن قيادة مركزية تمسك بمنظومتي القيادة والسيطرة، فتم فتح جبهة الساحل في الحادي والعشرين من مارس الماضي بإطلاق عملية الأنفال حيث تمكنت قوات المعارضة المسلحة من السيطرة على معبر كسب وبلدة السمرا والمرصد 45 والوصول إلى رأس البسيط، بعد هذه الاندفاعة السريعة تباطأ تقدم قوات المعارضة لعدة أسباب منها:

عدم تناسب الإمكانات مع الأهداف وعدم توحيد الجهد والقيادة وعدم وصول تعزيزات وإمدادات، والتصعيد العسكري من قبل قوات النظام والمتمثل بتكثيف القصف الجوي والصاروخي والمدفعي والهجمات المعاكسة للحدودة وعمليات بناء القوة المدعومة بعناصر حزب الله والألوية الشيعية الأخرى، وقد عمد النظام إلى استقدام قوات من حماة ودمشق لإكمال عملية بناء تلك القوة.

كما شنت قوات المعارضة السورية عدة عمليات رديفة منها صدى الأنفال وأمهات الشهداء، كما تم تفعيل جبهة الزهراء والليرمون في مدينة حلب والاستيلاء على المباني المحيطة بمقر فرع المخابرات الجوية في المدينة، كما صعد الثوار من عملياتهم في ريف إدلب خاصة في المدن المسيطرة على الطريق الدولي دمشق حلب وتحديدا مدن خان شيخون ومورك وكفر زيتا حيث عمد النظام لقصفها بالعوامل الكيميائية –غاز الكلور– عدة مرات.

التصعيد في المنطقة الشمالية أثر إيجابا على العمليات في المنطقة الجنوبية حيث تمكن الثوار من السيطرة على التلال الحمر الشرقية والغربية في ريف القنيطرة فيما تصاعدت العمليات في قرى النعيمة وبصر الحرير في ريف درعا.

قراءة متأنية لخارطة العمليات العسكرية على الجغرافيا السورية توضح للمحلل العسكري والإستراتيجي أن عدم تكافؤ القوى والقدرات القتالية بين طرفي الصراع وتشتت الجهد وتعدد القيادات وعدم توفر السلاح النوعي لدى الثوار فرض عليهم تصعيد عملياتهم العسكرية في الأطراف لعدم قدرتهم على تحقيق الحسم العسكري أو على الأقل الاحتفاظ بالإنجازات التي تم تحقيقها سابقا في مركز الثقل الجغرافي السوري، فيما نجحت قوات النظام والقوات الداعمة لها بخوض المعارك الحاسمة وكسبها في نفس المنطقة مما يمكن هذه القوات بعد الانتهاء من معركة حمص أن تطور عملياتها باتجاه الشمال والجنوب.

لا يعني تطوير العمليات العسكرية لقوات النظام القدرة على الحسم وكسب الحرب، ففي حال ثبوت حصول قوات المعارضة على صواريخ تاو الأميركية بأعداد كافية قد تقلب موازين المعركة في الشمال السوري حيث تعتبر طبيعة الأرض مناسبة جدا لهذا النوع من الأسلحة.

وفي حال حصول قوات المعارضة على أسلحة ضد الجو «وهذا غير مستبعد» فسيتم تحييد سلاح الجو السوري وعندها تمتلك قوات المعارضة قابلية الحركة الميدانية والعملياتية مما سيخلق واقعا ميدانيا جديدا لن تستطيع القوات السورية التعامل معه بكفاءة وفاعلية في ظل النقص الكبير في أعداد القوات الموثوقة.

وإذا ما استطاع الثوار تطوير عملياتهم في محافظة القنيطرة باتجاه مدينة البعث بالتزامن مع فك الحصار عن بلدة نوى والثبات في القابون وجوبر والليحة وجميعها ضمن إمكانات الثوار المتاحة، فإن ذلك سيعيد معركة الجنوب إلى الأوضاع الميدانية التي كانت سائدة في منتصف عام 2012.

أما في حال عدم حدوث هذه التغيرات الدراماتيكية فستبقى الأوضاع العامة على ما هي عليه تتراوح بين مد وجزر ربح معركة في مكان، مقابل خسارة أخرى في مكان آخر، وهنا سيبقى الصراع المسلح يدور في حلقة مفرغة ولفترة زمنية غير محددة لعدم قدرة أي من طرفي الصراع على كسب الحرب.

وهذا الاحتمال هو الأكبر، مما يعني تدمير ما تبقى من مقومات الدولة السورية وتحولها إلى دولة فاشلة، وما سينتج عن ذلك من آثار سلبية كبيرة على دول الجوار ودول الإقليم.

يبقى الحل السياسي هو الحل الوحيد والمتاح، ولكنه يحتاج إلى إنجازات عسكرية من قبل قوات المعارضة تجبر النظام السوري على القبول، وهذا لن يتحقق إلا بتزويد قوات المعارضة المعتدلة بالأسلحة النوعية المطلوبة وتفعيل رئاسة الأركان لتمارس دورها القيادي الحقيقي.

عن «الجزيرة نت».. والكاتب خبير عسكري

عندما ينتقد القاتل ضحيته

جهاد الخازن

وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري من أصل يهودي. جده وجدته «لأبيه» اعتنقا الكثلكة في مطلع القرن العشرين وغيّرا اسم العائلة من كوهن «أو كون» الى كيري. أسجل ما سبق لمجرد أنه جزء معروف من تاريخ أسرته، ولا استعمله ضده إطلاقا فبعض أفضل طلاب السلام بين العرب وإسرائيل هم من اليهود.

أصل كيري وعمله الدؤوب في عملية السلام، واعتداله ومهنيته، لم تشفع له عند عصابة الحرب والشر من أنصار حكومة اسرائيلية فاشستية مجرمة، فهو لم يكد يقول إن اسرائيل تواجه خطر أن تجد نفسها في عزلة ابارتهيد، أو تفرقة عنصرية، حتى كانت العصابة من اسرائيل الى الولايات المتحدة تهاجمه بأقذع كلام وأوقحه وأكذبه.

قالوا: إهانة كيري عن ابارتهيد اسرائيلي لتخريب السلام. أقول إنه لم يكن هناك سلام ولن يكون مع حكومة مجرمي الحرب.

أيضا: هذيان كيري عن تغيير النظام. هذا العنوان إشارة الى قوله إن فشل عملية السلام قد يجعل الاسرائيليين يصوتون ضد الأحزاب الاسرائيلية المتطرفة في الحكومة الآن. العصابة تقول إن مواقف هذه الأحزاب ستزيدها شعبية.

عنوان: كيري يمارس الابتزاز والتهديد والإهانة. وهذا إشارة الى قوله إن فشل عملية السلام سيؤدي الى زيادة عزلة اسرائيل ومحاولات مقاطعتها، هم يقولون هذا كل يوم ولكن إذا قاله كيري يتكرونه ويهاجمون الوزير.

عنوان آخر: عملية السلام عملية لوم إسرائيل «على فشل العملية». هم يلومون كيري والفلسطينيين، لأنهم جزء من الحكومة الارهابية التي يجدون لها الإعذار.

لوبي إسرائيل «إيباك» أصدر بيانا يقول إن الحديث عن عزلة إسرائيل «مسيء وغير لائق». اسأل كيف هذا؟ اللوبي نفسه يخوض حربا ضد مقاطعة الجامعات والكنائس الاميركية اسرائيل، والمقاطعة أصبحت تلف العالم. وأمامي خبران: الأول من موقع ليكودي يقول إن جامعة نيويورك تكره اليهود، والحقيقة أن طلابها يكرهون حكومة النازيين الجدد في اسرائيل، والثاني أن الاتحاد الوطني للمعلمين في بريطانيا أصدر بيانا يؤيد المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد اسرائيل.

حملة كلاب اسرائيل الضالة ارغمت جون كيري على سحب تحذيره من ابارتهيد اسرائيلي والقول إنه يؤيد اسرائيل.

في مثل هذا الجو يمكن فهم انتقاد ابو مازن بعد إدانته المحرقة كأفظع جريمة في العصر الحديث. فهم قاموا ليذكروا مَن يود الاستماع الى أن أبو مازن يرفض الاعتراف باسرائيل دولة يهودية. أنا أرفض الاعتراف بها دولة يهودية حتى بعد السلام.

الحملات على الرئيس محمود عباس لا تبدو شيئاً بالمقارنة مع الهجوم على حماس بعد المصالحة مع فتح لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

طبعاً يستحيل أن يقوم سلام مع نصف الفلسطينيين، ولكن عصابة الحرب والشر تتجاوز هذه النقطة لتركز على «إرهابيين وقتلة» من حماس.

أرد التهم اليهم فهم قتلة وإرهابيون. وكل عضو في حماس مناضل من أجل الحرية يواجه إرهابيين في حكومة اسرائيل وجيشها وأمنها.

أتفق مع الكاتب في «واشنطن بوست» ريتشارد كوهن وهو يطالب حماس بنبذ اللاسامية في ميثاقها، فهذا مطلوب إذا دخلت وفتح عملية سلمية أخرى مع اسرائيل.

أقول هذا ثم أكرر لازمة في ما أكتب عن عملية السلام هي أن لا سلام مع حكومة بنيامين نتانياهو، فهو مستحيل مع مجرمي الحرب من لاجئين متطرفين ومهاجرين ومستوطنين، والأيام بيننا.

عن «الحياة» اللندنية

المرشح في متاهته الخاصة

إريك تراجر

في ضاحية «التجمع الخامس» النائية التي تنعم بالثراء، توجد تحصينات كثيفة حول مقر الحملة الرئاسية للمشير السابق عبد الفتاح السيسي. وتقوم نقاط التفتيش بتطويق الشوارع المؤدية إلى الفيلا المكونة من أربعة طوابق، ويحيط بالمدخل ستة حراس مسلحون، أحدهم يحمل بيديه سلاحا شبه آلي طوال الوقت.

ولكي تدخل إلى تلك المنشأة عليك إبراز بطاقة التعريف الخاصة بك، والمرور عبر جهاز كاشف للمعادن، وارتداء شارة زائر ذات كتابة ملونة، ثم المضي بصحبة أحد أعضاء طاقم الحملة الانتخابية عبر المبنى. وهذه تختلف تماما عن مناخ الحملات الانتخابية الذي ساد في 2012، عندما كانت مقرات الحملات الرئاسية الرائدة تحت حراسة – على الأكثر – موظف إداري غير مسلح. لكن الفائز في تلك الانتخابات يقبع الآن في السجن، ورغم أن الرجل الذي أطاح به هو منافس رئاسي، إلا أنه أيضا هدف رئيسي لأنصار «الإخوان المسلمين» المتحمسين للانتقام.

لا تخطئ فهمي: هناك العديد من أعضاء «الجماعة» الذين يريدون قتل السيسي، وشباب أعضاء «الإخوان» على وجه الخصوص أكثر حدة في هذا الشأن. وقد أخبرني ناشط في جامعة القاهرة ينتمي إلى «الجماعة» يبلغ من العمر 18 عاما قائلا: «يجب إعدامه لدى سقوط الانقلاب». أما قادة «الإخوان» المتحفظون فهم أكثر مواربة قليلا. واقترح أحد كبار مسؤولي «الجماعة» بأن الخطوة الأولى باتجاه المصالحة الوطنية هي تشكيل «لجنة مستقلة» تتولى التحقيق في العنف المميت الذي أعقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي «وسوف تكون النتائج ملزمة للجميع، على أن تعتبر عمليات القتل...من الاغتيالات» – مشيرا إلى أن السيسي سوف يُدان بالاغتيال الجماعي ومن ثم سيكون مصيره الموت.

كما يخمن مسؤولو «الإخوان» طرقاً أخرى يمكن أن يحدث بها موت السيسي. فعندما قابلت القائد في جماعة «الإخوان» جمال حشمت في تركيا، التي فر إليها هاربا عقب الانقلاب، أشار إلى أن موت السيسي قد يأتي من مصدر مختلف: «أولئك الذين من حوله» – ويقصد بذلك أن مسؤولين مصريين آخرين – «قد يقتلونه من أجل وضع نهاية للأزمة».

إن عطش «الجماعة» للدم – وكذلك ارتفاع مستويات العنف ضد أهداف من الشرطة والجيش – دفع العديد من المصريين إلى دعم رجل قوي مثل السيسي بمزيد من القوة، ولكن رغم انتشار ملصقات مؤيدة للسيسي والظهور العارض لمأكولات وملابس تحتية تحمل اسم السيسي، إلا أن «الهوس بالسيسي» ما هو إلا أسطورة.

وبدلا من ذلك، يخيم على الحياة السياسية المصرية إحساس بالركود – شعور، حتى بين أنصار السيسي، بأنه لا يوجد أي شخص آخر. لذلك، فعلى الرغم من أن العديد من المصريين يرون أن السيسي هو أملهم الأخير ويتوون دعمه بشكل كامل، إلا أنهم غير متفائلين. فهم يعلمون أن انتخاب رئيس يقع بشكل كامل في مرمى هجوم مئات الآلاف من أعضاء «الجماعة»، هو مغامرة محفوفة بمخاطر جمة، كما ينتابهم الشك من إعادة السلطة إلى الجيش، لكنهم يرون أن رئاسة السيسي هي أفضل بكثير من فراغ القيادة الكامل الذي يخشون حدوثه من دونه.

وبطبيعة الحال فإن حملة السيسي منتبهة جداً للخطر الكبير الذي يحيق بحياة المرشح. وعندما سألتُ مدير حملة السيسي محمود كارم عن المخاوف الأمنية، كان صريحا: فقد قال «نصحته بألا يتجول في جميع أنحاء البلاد».

ووفقا للواء المتقاعد سامح سيف اليزل، وهو من أكثر أنصار السيسي صراحة في وسائل الإعلام المصرية، هناك ما لا يقل «عن 2 إلى 3» ملايين مصري «يكرهون» بقوة وزير الدفاع السابق. وأضاف «الجميع يعلم أنه مستهدف».

ونتيجة لذلك، فإن السيسي يبيت حالياً في مكان غير معلن عنه. كما أنه سيرسل أيضا مبعوثين إلى مناطق الريف لإلقاء خطابات بالنيابة عنه، عوضا عن القيام بجولات في حملته الانتخابية.

ويبقى أن نرى إن كان باستطاعة السيسي إدارة مصر بفاعلية من دون القدرة على مغادرة العاصمة أم لا. لكن ابتعاده لن يمنعه من الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في 26 و 27 مايو. وعلى أي حال، سوف يأتي الدعم الأكثر أهمية للسيسي من العشائر والقبائل الكبرى التي تهيمن على الحياة السياسية والاجتماعية المصرية خارج المدن الكبرى – وهي الجماعات التي تستطيع حشد كتلة حاسمة من الناخبين. وعلى الرغم من أن الشبكات العائلية هذه غالبا ما يشار إليها بـ «فلول» النظام السابق، بسبب دعمها للرئيس الأسبق حسني مبارك، إلا أنه ليست لها دوافع أيديولوجية في المقام الأول. فهدفها الرئيسي هو تعزيز سلطتها المحلية، وترجع معارضتها الرئيسية لـ «الإخوان» إلى أن «الجماعة» حاولت إقصاءها عن الحياة السياسية بموجب المادة 232 من دستور «الإخوان» لعام 2012، والذي حظر على أعضاء «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي كان قائما أيام مبارك من دخول الحياة السياسية لمدة عقد من الزمن.

ويقول عاطف هلال، زعيم إحدى العائلات في محافظة المنوفية بدلتا النيل، الذي كان عضوا في البرلمان عن «الحزب الوطني الديمقراطي»: «بحدتنا مع نظرائنا الإسلاميين وقلنا 'إن وجدتم أنني كنت فاسدا، فلتحاكموني' لكن القول بأن جميع [أعضاء «الحزب الوطني الديمقراطي»] كانوا فاسدين أمر خاطئ...وكان ذلك هو أكبر خطأ لـ«جماعة «الإخوان»».

وأضاف هلال أن رفض «الجماعة» العمل مع العائلات الكبرى زاد من حالة عدم الاستقرار عقب حكم مبارك. وبحسب قوله، فإن «400.000 [عضو في «الإخوان»] لا يستطيعون حكم 90 مليون [مصري]».

وعلى الرغم من أنه لا يزال متشائماً بشأن المستقبل – إلا أنه يقول أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للبرلمان في أي وقت قريب، لأن البلاد لا تزال غير مستقرة جداً – ويرى أن السيسي هو الشخص الوحيد الذي يحظى بفرصة بعيدة لإعادة الأمن.

وأردف قائلاً، [كانت] هناك مشاكل كبيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لذا فقد تراجع التقدم وحدثت الفوضى، لذلك فإنك بحاجة إلى رجل من الجيش لحكم البلاد، على الرغم من أنني أعارض ذلك في الأوضاع الطبيعية».

وقد أعرب القادة السابقين لحزب مبارك الحاكم المتمركزون في القاهرة عن دعم يشوبه قدر مماثل من التردد للسيسي. وأخبرني مسؤول سابق في «الحزب الوطني الديمقراطي»: «لم نرغب مطلقاً قادة من الجيش، لكن القوتين المدنيتين قابعتان الآن في السجون. فـ «الحزب الوطني الديمقراطي» في سجن عقلي و جماعة «الإخوان» في سجن فعلي، فلم يبق أمامنا سوى الجيش».

ويقيناً، أن العديد من المصريين يحترمون السيسي، فهم يثنون على إطاحته بمرسي في أعقاب المظاهرات الحاشدة ضد «الجماعة» ويقدرون هدوءه وطريقته التعاطفية في الحديث، التي تتناقض بشكل حاد مع حديث مرسي الذي كان متكلفا في الغالب. وقد أخبرني عبد العزيز فريد، الذي ترأس المجلس المحلي لقرية الباجور في دلتا النيل لفترة دامت سبعة عشر عاما بأن «السيسي يأتي من خلفية مخابراتية [عسكرية]، لذا فإن لديه رؤية عالمية، وأعتقد أن إعلانه [عن ترشحه للرئاسة] كان واضحا للغاية، وسوف يكون الناس سعيدين للعمل معه».

لكن مرة أخرى، يعترف أنصار السيسي أنهم كانوا يفضلون مرشحا آخر. وأردف فريد قائلا: «أتمنى أن يظل وزيرا للدفاع، ولا يعني هذا إنني غير سعيد. فأنا لا أعارضه».

إن مجتمع الأعمال من غير الإسلاميين، الذي دعم بقوة الإطاحة بمرسي في يوليو، ينتابه شعور مماثل بالفتور تجاه السيسي، ويقول رجل أعمال يخشى من أن يصبح وزير الدفاع السابق دكتاتورا جديدا: «إن مقدار التهليل الذي حصل عليه قد يفسد تفكيره. كما أنه رجل عسكري، لذلك يعتقد أنه يعرف أفضل من الآخرين».

ورغم هواجسهم، إلا أن كل رجل أعمال من غير الإسلاميين تحدثت إليه تعهد بالإسهام في حملة السيسي. ويقول أحدهم، «لا أريده أن يعتقد إنني ضده». ثم أردف معرباً عن قلقه، ماذا لو أخفق السيسي؟ «سيكون ذلك نهاية مصر».

وفي الواقع أن الخوف مما قد يأتي بعد السيسي يخيم على جميع المناقشات بشأن مستقبل مصر. فمعرفته الوثيقة بالجيش المصري تعني أن المصريين يخشون من أن تكون الضربة التي يتلقاها أحدهما ستكون ضربة للآخر – وهذا يشل فعليا حتى أولئك من غير أعضاء «الجماعة» الأقل حماسا بشأن طموحات السيسي السياسية. ويقول أحد النشطاء اليساريين في الإسكندرية الذي شارك في حملة الإطاحة بمرسي لكنه يعارض الآن عمليات القمع التي يقوم بها النظام الحالي: «إذا رأينا مظاهرات ضد السيسي، فسوف يكون الأمر كارثة. ينظر الناس إلى السيسي على أنه الجيش، وإذا فقدوا الثقة في السيسي فسوف يفقدونها في الجيش، وهو المؤسسة الوحيدة لدينا».

وعلى نحو مماثل، حذر قائد منزعج من «حزب النور السلفي» في محافظة مطروح الواقعة غرب البلاد من أن سجن الآلاف من الإسلاميين قد أتاح انتشار التطرف العنيف داخل السجون، الأمر الذي خلق وضعا أكثر تفجرا. ورغم هواجسه، لم ير بديلاً عن دعم السيسي. ويقول «نؤمن بأن الجيش المصري هو الجيش العربي الوحيد المتبقي ويجب حمايته. فالعراق وليبيا والسودان واليمن – جميعها تعرضت للدمار. ونحن ندعم الجيش رغم أنه ارتكب بعض الأخطاء من أجل الحفاظ على الدولة المصرية».

وقد تصبح السطحية في دعم السيسي أكثر وضوحا بعد أن يصبح رئيسا. فمن بين التحديات الرئيسية التي سوف يواجهها سنكون النقص في الغاز الطبيعي، الذي يؤدي بالفعل إلى انقطاعات متكررة في الكهرباء في كافة أنحاء البلاد، حيث إن الوقود يُستخدم في توليد 70 في المائة من الطاقة الكهربائية في مصر. ووفقا لمسؤول في وزارة البترول المصرية، تبلغ احتياجات مصر لإنتاج الكهرباء في الصيف 125.000 مترا مكعبا من الغاز في الساعة، لكنها تستطيع حاليا توفير 70.000 مترا مكعبا فقط، كما أن خطة الحكومة الباهظة الثمن لاستيراد الغاز الطبيعي المسال سوف تترك عجزا في احتياجاتها قدره 20.000 مترا مكعبا من الغاز في الساعة. وتشير بعض التقديرات إلى أن انقطاعات التيار الكهربائي سوف يتم تمديدها من ساعتين إلى ست ساعات يوميا، وسوف تحدث الانقطاعات الأسوأ في الصيف، بالتزامن مع الشهور الأولى للولي السيسي لمنصبه.

وفي جميع الاحتمالات، لن تؤدي هذه الانقطاعات إلى احتجاجات جماهيرية فورية ضد السيسي. فالمصريون منهكون إلى حد كبير جراء الصخب والتقلب الذي ساد الثلاث سنوات الماضية، وبالتالي فهم على استعداد لمنح السيسي بعض الحرية للحركة. غير أن هناك سببين رئيسيين لاحتمال أن تظل الحياة السياسية المصرية متقلبة على المدى الطويل.

أولا، بينما يواجه كل زعيم وطني واقعيا تهديدات بالقتل، إلا أن حقيقة أن مئات الآلاف من أعضاء «الإخوان» – وربما بضع ملايين من أنصارهم – يريدون مقتل السيسي تعني أن التهديد بعملية اغتيال تغير قواعد اللعبة حقيقية وثابتة، بغض النظر عن الحماية الجيدة التي يخضع إليها الرئيس المصري القادم. وعلاوة على ذلك، فإن ديناميات القتل أو التعرض للقتل التي كانت سمة الحياة السياسية المصرية منذ الإطاحة بمرسي فبيوليو 2013 تتسع باستمرار. فالقوى المؤيدة لـ «الجماعة» هددت مؤخراً باغتيال مسؤولين في الحملة الانتخابية للسيسي من خلال نشر معلوماتهم الشخصية على الإنترنت.

ثانيا، إن التهديد لحياة السيسي يعني استمرار السياسات الاستبدادية التي كانت عوامل محفزة للانتفاضات ضد كل من مبارك ومرسي. وفي ظل خوف النظام الحالي من احتمال استقلال «الجماعة» لأي انفراجات سياسية من أجل العودة إلى السلطة والسعي للانتقام، فإنه يفرض بالفعل قيودا صارمة على المعارضة لها تأثيرها على الجميع. وفي الأشهر الأخيرة، قام النظام حتى باعتقال نشطاء معارضين داخل العملية الانتقالية الحالية، حيث احتجز أنصار المرشح الرئاسي الناصري حمدين صباحي وحكم بالسجن ثلاث سنوات على نشطاء تظاهروا ضد الدستور الذي تم تمريره مؤخرا.

وفي الواقع أنه في عشية الانتخابات الرئاسية الثانية التي تجري في مصر خلال عامين، تمثل الحياة السياسية المصرية كارثة فعلية – كما ينتظر حدوث كارثة أكبر. وفي ضوء المخاطر الوجودية لكل لاعب سياسي، فإن ضغط واشنطن القائم على نوايا حسنة لتطبيق نهج سياسي أكثر شمولية ليس أمامه أي فرص للنجاح الآن. وينظر النظام الحالي إلى جهود تشجيع الديمقراطية على أنها مؤامرة مخادعة للتعجيل بوفاة السيسي. وفي غضون ذلك، يرى «الإخوان» وأنصارهم أن واشنطن تآمرت للإطاحة بمرسي ومن ثم ينظرون إلى مخاوف حقوق الإنسان الأمريكية على أنها مخادعة.

ولهذا السبب، لن تحصل واشنطن على مصر التقدمية التي تريدها في أعقاب «الربيع العربي». والأمر الأكثر مدعاة للحزن أن المصريين لن يحصلوا عليها كذلك.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»